

استعداداء الإسلاميين لاتحاد الشغل ينذر بعودة مناخ الاقصاء

اتحاد الشغل ينفي اتهامات ائتلاف الكرامة بالوقوف وراء تعنيف محمد العفاس



مساع لاستدراج اتحاد الشغل

حصل "هو دليل قطعي على ازدياد خطاب النهضة، حيث تقول إنها تسعى إلى التهدئة مع الاتحاد، وترسل ملبشياتها لضرب الاتحاد". وتأسست روابط حماية الثورة أثناء الثورة التونسية من أجل حماية المؤسسات والمنشآت الحكومية والأهالي في ظل الانفلات الأمني الذي كان سائدا حينذاك، غير أن اتهام الروابط في ما بعد من قبل أحزاب ومنظمات بالوقوف وراء أحداث عنف شهدتها البلاد، جعل من أنشطتها محل متابعة وشك من قبل أطراف كثيرة.

وفي 2014 أصدر القضاء التونسي قرارا بحل هاته الرابطة لتورطها في أعمال عنف ضد متقنين ورجال إعلام ونقابيين ومعارضين للحلف الحكومي بقيادة حركة النهضة الإسلامية.

وقال الأمين العام لاتحاد الشغل آنذاك حسين العباسي إن "خفايش الظلام وأعداء الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية كثثروا عن أنيابهم في يوم الاحتفال بذكرى فرحات حشاد". وأضاف "باب المواجهة فتح وهم من أرادوا ذلك، والناس بانث على نوابها، كنا عقلاء، كنا مرتبطين، كنا صابرين في انتظار بصيص أمل دون جدوى".

وشدد على أن ما حصل من اعتداء لم يحدث لا في عهد الحبيب بورقيبة ولا في عهد زين العابدين بن علي وإنما حدث في حكومة شرعية منتخبة تمارس ما تريد. واتهم حفيظ حفيظ، الأمين العام المساعد للاتحاد آنذاك، حركة النهضة بالوقوف وراء هذا الاعتداء، وقال إنه يدخل في سياق "تصفية حسابات النهضة مع الاتحاد"، لافتا إلى أن ما

والعنف والتصدّي لها)، مذكرة بأن قانون مكافحة الإرهاب اعتبر التكفير جريمة إرهابية تستحق العقوبة الجزائية. وتثير الأجواء السياسية المشحونة في البلاد مخاوف التونسيين من مغبة انزلاق البلاد نحو موجة عنف وفوضى كما وقع في سنتي 2012 و2014 زمن حكومات الترويكا التي تقودها حركة النهضة الإسلامية.

وسبق أن تورط أنصار ما يسمى بروابط حماية الثورة (الخزان الانتخابي لائتلاف الكرامة) التي تشكلت عقب الثورة في 2011 في صدام عنيف وخطير مع نقابيين الاتحاد في ذكرى اغتيال الزعيم النقابي المؤسس فرحات حشاد في ديسمبر 2012، ما دفع المنظمة النقابية إلى إعلان إضراب عام في البلاد آنذاك قبل العدول عنه.

الانتخابي، قد شهدت تبادل اتهامات وجدلا حادا بين نواب كتلة الدستوري الحر ونواب كتلة ائتلاف الكرامة، بسبب ما اعتبرته موسي "تكفيرا" و"تحريضا على الاغتيال"، بعد أن قال نائب ائتلاف الكرامة نضال السعودي "لقد تعودنا على هذا الكلام من أعداء الإسلام"، وقال زميله في الكتلة ذاتها محمد العفاس "لا نستحي من التكفير كحكم شرعي ورد في الإسلام". وعبرت حركة مشروع تونس، عن استيائها واستنكارها "تكفير نواب ائتلاف الكرامة لرئيسة الحزب الدستوري الحر وأعضائها"، معتبرا أن ما وقع "خرق صارخ للدستور". وأكدت الحركة، في بيان لها على ضرورة احترام ما نص عليه الفصل السادس من الدستور (تلتزم الدولة بمنع دعوات التكفير والتحريض على الكراهية

شن ائتلاف الكرامة الإسلامي حملة شرسة على الاتحاد العام التونسي للشغل على إثر تعرض نائبه محمد العفاس لما قال إنه اعتداء بالعنف من طرف قيادات الاتحاد الجهوي بمحافظة صفاقس وهو ما نفاه المكلف بالإعلام صلب الهيكل النقابي سامي طاهري. فيما حذر مراقبون من مغبة تحويل الحادثة المعزولة والتي يمكن أن تكون بدوافع شخصية، إن ثبتت، إلى معركة استقطاب (إسلاميين - علمانيين) لا يمكن التكهن بتداعياتها الاجتماعية والأمنية.

والثلاثاء، قال النائب عن ائتلاف الكرامة محمد العفاس إنه تعرض إلى اعتداء من أشخاص ينتمون إلى الاتحاد العام التونسي للشغل بعد رفض ممثلين للاتحاد الجهوي بصفاقس حضوره في اجتماع بصفته نائبا عن حزب ائتلاف الكرامة.

وفي المقابل أكد الأمين العام المساعد للاتحاد المكلف بالإعلام سامي الطاهري أن النائب محمد العفاس اقتحم اجتماع اللجنة الفنية الجهوية للصحة بصفاقس والتي تضم أطباء وممرضين وممثلين عن نقابات الصحة وحاول فرض حضوره وهو غير معني بالاجتماع الفني وطلب منه المغادرة إلا أنه رفض وتحصن بكونه نائبا وله السلطة في الدخول إلى أي مكان مما تسبب في انفضاض الاجتماع. وأضاف الطاهري أن العفاس بحث عن "استكمال مسرحية التكفير التي قام بها في البرلمان" عبر ادعائه التعرض للاعتداء، مؤكدا وجود شهود عيان من خارج الاتحاد ومن المسؤولين الجهويين الذين يؤكدون أن ما قام به العفاس مسرحية سيئة الإخراج.

وكان العفاس قد أشار جدا في تونس بعد كلمة في البرلمان قال فيها إنه "لا يجب الخجل من التكفير لأنه حكم شرعي" وذلك في معرض رده على مناقشة بين نواب كتلة الحزب الدستوري الحر. وحملت رئيسة الحزب عبير موسي الحكومة التونسية ومؤسستها، "مسؤولية سلامتها الجسدية وسلامة بقية نواب كتلتها ومناضلي حزبها"، وذلك على خلفية ما اعتبرته "تهديدات وتصنيفات" صدرت عن بعض نواب كتلة "ائتلاف الكرامة"، مشددة على أنه تم المرور إلى "درجة أخرى من العنف السياسي" بعد أن تم في السابق الاعتداء على كتلتها في البرلمان، دون أن تحرك السلطة القضائية ساكنا.

وكانت الجلسة العامة بالبرلمان المختصة لمناقشة تنقيحات القانون

تونس - يتخوف مراقبون من عودة تونس إلى مربع العنف والفوضى التي عرفتها سنة 2014 بين الاتحاد العام التونسي للشغل وما سمي آنذاك بروابط حماية الثورة المحسوبة على الإسلاميين، بعد أن صعد ائتلاف الكرامة (تحالف حزبي ممثل في البرلمان) حادثة تعرض النائب محمد العفاس "للعنف" من قبل الاطارات الشبه طبية بمستشفى صفاقس، الثلاثاء.

وشنت مواقع التواصل الاجتماعي المقربة من الإسلاميين حملة تحريض مبنية ضد المنظمة الشغلية وقياداتها تخللتها دعوات للرد، ما يعيد إلى الأذهان حادثة اقتحام روابط حماية الثورة الإسلامية في 2014 لغز اتحاد الشغل المركزي والاعتداء بالسلاح الأبيض والهرات على النقابيين.



وسارعت حركة النهضة الإسلامية "المشاركة في الحكم" إلى إدانة ما وصفته بـ"الاعتداء الوحشي" على النائب محمد العفاس رغم عدم ثبوت حقيقتا الحادثة، في ظل نفي المكلف بالإعلام صلب الاتحاد سامي الطاهري لما وقع. ودعت الحركة الإسلامية إلى فتح تحقيق في الغرض وتحميل المسؤوليات، كما أدانت عدة أحزاب أخرى الحادثة وطالبت بفتح تحقيق أيضا قبل إصدار الأحكام المسبقة.

تشكيك حزب مغربي في إجراءات الطوارئ يثير جدلا

وصنف الحزب جائحة كورونا ضمن خاتمة تهديد الأمن القومي الصحي، مطالبا بالمزيد من التعبئة لتفادي تداعيات صحية كارثية. ويأتي تشكيك الحزب المغربي في دوافع إعلان حالة الطوارئ في وقت تتنوع فيه أغلب دول العالم تقريبا بإجراءات استثنائية لتقييد حركة مواطنيها. وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد دعا إلى تعبئة الموارد المالية والبشرية لمواجهة انتشار الفايروس، حيث سخر جميع هيكل الطب العسكري لتعزيز الجهود الوطنية لاحتواء الجائحة.

واعتبر الأستاذ الجامعي محمد ياوحي، في تصريح لـ"العرب"، أن موقف حزب النهج الديمقراطي السلب من حالة الطوارئ الصحية، يثبت أن قيادات الحزب لا يمتلكون مشروعا سياسيا ومجتمعيا، ولا أي إجابات لمتطلبات المجتمع المغربي الصحية". وأكد ياوحي أنها "ليست المرة الأولى التي يحيد فيها حزب النهج الديمقراطي عن الإجماع الوطني، حيث قدم مواقف شاذة وغريبة من قضايا وطنية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية".

وأوضحت وزارة الصحة المغربية ارتفاع حالات الإصابات في البلاد لتبلغ 170 حالة حتى الثلاثاء، بزيادة 27 حالة جديدة. وأوضح محمد اليوبي مدير الأوبئة ومكافحة الأمراض بوزارة الصحة أن الوزارة سجلت 685 حالة إصابة، بينما تماثلت ست حالات للشفاء. وبلغ عدد الوفيات خمسة. وتتصدر مدن الدار البيضاء وسطات المدن المصابة بأثنين وأربعين حالة، تليها مدن الرباط ووسلا والقنيطرة بأربعين حالة ثم فاس ومكناس بست وثلاثين حالة.

واعتبر الأستاذ الجامعي محمد ياوحي، في تصريح لـ"العرب"، أن موقف حزب النهج الديمقراطي السلب من حالة الطوارئ الصحية، يثبت أن قيادات الحزب لا يمتلكون مشروعا سياسيا ومجتمعيا، ولا أي إجابات لمتطلبات المجتمع المغربي الصحية". وأكد ياوحي أنها "ليست المرة الأولى التي يحيد فيها حزب النهج الديمقراطي عن الإجماع الوطني، حيث قدم مواقف شاذة وغريبة من قضايا وطنية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية".

إرجاء الاستحقاقات السياسية يطيل الأزمة الجزائرية

ويدفع الوضع الصحي الاستثنائي باتجاه خمود حركية السلطة في تنفيذ أجندتها السياسية، مما يضعها في موقع ضعيف تجاه الشارع الغاضب، لأنها ستجد نفسها مرغمة على تسيير الأزمة بالمؤسسات المورثة عن نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وفي هذا الشأن أعلن الرئيس عبدالمجيد تبون، تأجيل النقاش حول مسودة التعديلات الدستورية التي أعدها فريق خبراء قانون، لتكون بذلك أول محطة تتعلل فيها إصلاحات السلطة. وذكر بيان للرئاسة بأنه "نظرا للظروف التي تمر بها البلاد في مواجهة محنة وباء كورونا، فقد تأجل توزيع هذه الوثيقة على الشخصيات الوطنية، وقيادات الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إلى حين تحسن هذه الظروف".

وكان الرئيس الجزائري قد تسلم منتصف هذا الأسبوع المسودة النهائية على أمل توزيعها على مختلف الفعاليات السياسية والأهلية في البلاد للنقاش والإثراء، إلا أن الأوضاع الاستثنائية سارت عكس ما تتمناه السلطة. ويرى متابعون للشأن السياسي في الجزائر، بأن جدل التعديل الدستوري والانتخابات التشريعية والمحلية المبكرة، كان بالإمكان أن تحدث تنفيسا للغضب الشعبي ضد السلطة، مع إمكانية استقطاب جزئي منه للمسار المذكور، إلا أن الاضطرار لإجراء الأجنحة سيبقي الوضع على حاله، خاصة في ظل غياب أي بوادر لدى السلطة لاحتماء الحراك الشعبي، واستمرارها في سياسة القبضة الأمنية وتجاهل مطالب الشارع المنتفض، رغم الهدنة المعلنة من طرفه بسبب تفشي وباء كورونا.

وأطلق ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي، حملات بحث افتراضية عن بعض الوزراء كالتضامن والأسرة والداخلية، وأيضا بعض المنظمات والجمعيات المستفيدة من ريع السلطة، على غرار الهلال الأحمر الجزائري، الذي كان ينظم حملات تضامن استعراضية مع دول في المنطقة، بينما لم يظهر لحد الآن في أداء واجبه تجاه الجزائريين.

وعكس وزير التجارة كمال رزيق، الذي يقود حملة التحكم في الأسواق ومحاربة بارونات الاحتكار والتلاعب بالأسعار، وظهر في أسواق التجزئة والجملة في الليل والنهار، فإن طاقم رئيس الحكومة عبدالعزيز جراد، يطاله عتاب كبير وحتى انتقاد شديد من طرف المتربصين في مسكر خصوم السلطة، بعدما عجزت الحكومة عن احتواء أزمة الدقيق (طحين)، نظرا لما باتت تسببه من زحمة واحتكاك في نقاط التوزيع، وغير بعيد أن تتحول إلى بؤر متعمدة.

الانتخابي الذي حملها مسؤولية تمثيله، ولم يبق من هؤلاء إلا عددا قليلا من النواب، كما هو الشأن للخضر بن خلاف وحسن عربي، ونورة لبيض، وغيرهم.

إجراء مناقشة التعديلات الدستورية يعقد الوضع أكثر في ظل غياب أي بوادر لدى السلطة لاحتماء الحراك الشعبي

ومع تنامي الانتقادات لاداء الحكومة في التعاطي مع الوضع، فباستثناء الظهور المتكرر لوزير الصحة عبدالرحمن بن بوزيد، ووزير التجارة كمال رزيق، اللذين ظهرا في الميدان، فإن بقية الطاقم دخل في خمول مثير، ومعهم مؤسسات مدنية يجهل سبب غيابها لحد الآن.



الاحتجاج سيتواصل بعد التغلب على كورونا

صابر بليدي

الجزائر - رغم الهدنة السياسية المعلنة في الجزائر، تحت ذريعة التفريغ الكلي للتكفل بوباء كورونا، إلا أن راحة تريض كلا طرفي الصراع بالأحرى، يمكن أن تستمد من رهانهما على توظيف الوضع الاستثنائي لتغذية أدوات الحركة السياسية في مرحلة ما بعد كورونا. ودخلت الاستحقاقات السياسية التي كانت مبرمجة في أجنحة السلطة الجديدة في الجزائر، تحت طائلة المؤجل لأجل غير مسمى، بسبب جائحة كورونا، فكل الجهود باتت مركزة على التكفل بالوضع الاستثنائي، بعدما كانت تنجته إلى استحقاقات سياسية مفصلة في المسار المؤسساتي للبلاد.

وتحت طائلة وباء كورونا، تقرر تأجيل التفعيل الدستوري الذي كان مقررا عرضه للنقاش والاستفتاء الشعبي خلال الأسابيع القادمة، كما التقت نواب البرلمان أنفسهم هم كذلك، بعدما كانت مسألة حل المؤسسات المنتخبة وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية قبل نهاية العام الجاري، وباتت الآن في حكم الجهول.

وعلفت الهيئة التشريعية أشغالها منذ أسابيع قليلة بسبب انتشار وباء كورونا، ودخل النواب في إجازة استثنائية، حيث لم تبق في الواجهة إلا بعض المبادرات الفردية لبعض النواب، الذين دخلوا في تفاعل مباشر مع الوضع الاستثنائي في البلاد. ويعيدا عن شبهات الاستغلال السياسي للوضع، من طرف قوى سياسية ونواب مخضرمين، تحسبا لأي تطور في المشهد الحزبي بالبلاد، فإن غالبية نواب البرلمان توارت عن الأنتظار رغم مسؤوليتها تجاه الوعاء